

رئيس الوزراء يتوقع قرار حسم في اجتماع القادة

المالكي يهاتف بايدن: لست المعني . . البرلمان يحدد بقاء قواتكم

بغداد/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، امس الخميس، أن البرلمان هو الذي يقرر بقاء القوات الأمريكية من عدمه، متوقعا أن يتخذ قادة الكتل السياسية موقفا بشأن الانسحاب خلال اجتماعهم المقبل، فيما جدد نائب الرئيس الأمريكي دعم بلاده للعراق وحكومته لمواجهة التحديات المختلفة.

وقال بيان صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء إن نوري المالكي "أكد خلال اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن أن مجلس النواب العراقي هو الذي يقرر في نهاية المطاف إذا كانت البلاد تحتاج إلى بقاء قوات أميركية أم لا".

وأضاف البيان أن المالكي "توقع أن يتمكن زعماء الكتل السياسية من اتخاذ قرار بهذا الشأن خلال اجتماعهم المقبل". وكانت رئاسة الجمهورية أعلنت، الثلاثاء الماضي، أن موعد اجتماع قادة الكتل السياسية سيكون يوم غد، مشيرة إلى أن تحديد موعد جاء لانتعاش الكتل السياسية باجتماعات مجلس النواب وبناء على طلب مجموعة منها.

من جانبه جدد نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ووقوفها إلى جانب الحكومة العراقية في مواجهتها للتحديات المختلفة الداخلية والخارجية، مؤكدا على ضرورة "استمرار علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين".

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أكد، أمس الاول، أن قرار الانسحاب الأمريكي من البلاد يحتاج لإجماع وطني، مستبعدا أن يكون خيار التمديد هو الأرجح على حساب الحاجة الفعلية لمدرين وخبرات عسكرية لدعم القوات الأمنية الوطنية لصعوبة ترميره في البرلمان.

كما اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون، حسن السيد، في 1٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المختل بالكتل السياسية، داعيا الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون، وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أحواله وكرهوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي، أسامة النجيفي، أكد في ٢٣ من حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون

باتفاق الكتل السياسية وفق طلب حكومي. ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الاستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الاعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاج من أعمال التنسيق والإشراف في التقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الاعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

رجح عضو دولة القانون والنائب صادق الليبان بأن رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة يمتلك إحصائية بعدد القوات الأميركية المتواجدة في العراق. وقال امس الخميس: "من الضروري أن يكون رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي لديه إحصائية كاملة بعدد القوات الأميركية المتواجدة في العراق إضافة إلى عددهم واسلحتهم"، مرجحا أن يكون هذا العدد متوقفا لدى رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة.

وأضاف: "رئيس الوزراء يجب أن يكون لديه علم بعدد المغادرين وتواريخ مغادرتهم حتى عندما يغادرون يعلن ما هو العدد الذي غادر". أما بشأن مغادرة القوات الأميركية من عدمها أشار الليبان إلى أن "حتى الآن لا يوجد اتفاق ببقاء عدد من القوات الاميركية". وتابع: "أذا كان هناك اتفاق العامه للائتلاف في كيفية التعامل مع مجلس النواب والحكومة والتشريعات والكتل السياسية، وتفعيل العمل الرقابي لدولة القانون.

ويرى القيادي في تيار شهيد المحراب والنائب حسون الفتاوي ان اعطاء قرار الكتل بشأن انسحاب القوات الاميركية، لا يخلل باجتماع واحد، وان قادة الكتل لن يتمكنوا من حسم هذا الامر. في اجتماعهم

السياسية منقسمة على نفسها، الأول: يريدون بقاء القوات الأميركية تحت أي سبب. والثاني لا يريد البقاء. والأخير: ما بين بقاء القوات ولم يعلن موقفه، موضحا أن رئيس الوزراء نوري المالكي يود أن يكون بقاء القوات من عدمه هو قرار من قادة الكتل التي يتشكل منها البرلمان، لأن الاتفاقية الأمنية صادق عليها البرلمان في دورته السابقة.

وكشفت مذكرة سرية حصلت عليها "المدى" عن شبه اتفاق بين بغداد وواشنطن على بقاء القوات الاميركية حتى نهاية ٢٠١٦، كما تحدد المتكرة المقررات والقواعد التي سوف يستخدمها الاميركيون في العراق بعد نهاية العام الحالي.

وتظهر المذكرة وجود نقاش مكثف بين الحكومتين العراقية والاميركية بهذا الصدد إذ تقول "تتشرف السفارة الاميركية بالاشارة إلى النقاش الذي دار مؤخرا بين حكومتينا بخصوص ضرورة عقد اتفاقية تكون بشكل عقد خاضع للقوانين المحلية من اجل الاستخدام المؤقت لقطع معينة من الأراضي من قبل سفارة الولايات المتحدة لغرض دعم برنامجنا الدبلوماسية المشتركة التي تتضمن المساعدة العسكرية لتدريب الشرطة والتدريب القضائي مشاريع التنمية الاقتصادية". وبحسب المذكرة، التي تحتفظ

المدى بنسخة منها، فإن واشنطن تقترح الاتي: استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، موافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبنية لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل مبلغ سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عمار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد.

وعن مواقع تواجد الاميركان بعد انتهاء الاتفاقية فتحددها المذكرة بالمحافظات الآتية البصرة في موقع الخطيئة المؤقتة وموقع البصرة للطيران، أما في كركوك والموصل فيكون في موقع السفارة في هاتين المحافظتين، في حين سيكون تواجدهم في بغداد في منشأة تدريب الشرطة بالقرب من كلية الشرطة في بغداد ووزارة الداخلية، وموقع بغداد للطيران داخل مطار بغداد، ومنشأة دعم السفارة بالقرب من السفارة داخل المنطقة الدولية، وفي أربيل يتركز التواجد في منشأة دعم للتقصية بالقرب من مطار أربيل، وداخل مطار أربيل.

أما مدة استخدام الأراضي فتبينه المذكرة بـ ١٦ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك.

المقبل

وقال الفتاوي امس الخميس: "ضمن اجندة الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال الطالباني، موضوع الانسحاب الاميركي، لافتا الى ان هذا الاجتماع لن يخرج بنتيجة نهائية بشأن الانسحاب، وانما يحتاج لاجتماعات عدة".

وأشار النائب عن الوطني، الي وجود بعض الكتل السياسية (تزايد) على موضوع الانسحاب لاجل الحصول على مكاسب حزبية " مبينا وجود رغبة للحكومة الاميركية ببقاء قواتها في البلاد، ويكون تمديد وجودهم بطلب من الحكومة العراقية".

وأضاف الفتاوي: ان "مواقف الكتل

التي تتضمن المساعدة العسكرية لتدريب الشرطة والتدريب القضائي مشاريع التنمية الاقتصادية". وبحسب المذكرة، التي تحتفظ

المدى بنسخة منها، فإن واشنطن تقترح الاتي: استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، موافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبنية لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل مبلغ سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عمار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد.

وعن مواقع تواجد الاميركان بعد انتهاء الاتفاقية فتحددها المذكرة بالمحافظات الآتية البصرة في موقع الخطيئة المؤقتة وموقع البصرة للطيران، أما في كركوك والموصل فيكون في موقع السفارة في هاتين المحافظتين، في حين سيكون تواجدهم في بغداد في منشأة تدريب الشرطة بالقرب من كلية الشرطة في بغداد ووزارة الداخلية، وموقع بغداد للطيران داخل مطار بغداد، ومنشأة دعم السفارة بالقرب من السفارة داخل المنطقة الدولية، وفي أربيل يتركز التواجد في منشأة دعم للتقصية بالقرب من مطار أربيل، وداخل مطار أربيل.

أما مدة استخدام الأراضي فتبينه المذكرة بـ ١٦ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك.

المدى بنسخة منها، فإن واشنطن تقترح الاتي: استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، موافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبنية لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل مبلغ سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عمار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد.

لجنة الامن والدفاع: لن نسمح بإنشاء ميناء مبارك

طالباني في أربيل للمشاركة بتشجيع جثمان عقيلة ملا مصطفى بارزاني

بغداد/ المدى

وصل رئيس الجمهورية جلال طالباني امس الاول الى مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان للمشاركة في مراسم استقبال جثمان والدة السيد مسعود بارزاني وعقيلة القائد الحالد المرحوم ملا مصطفى بارزاني السيدة حمائل خان.

وكان في استقباله في مطار أربيل الدولي كل من نجرهان

تكريت: العشرات من الضحايا في انفجار مزدوج استهدف تجمعاً للجيش

بغداد/ المدى

اسفر انفجار مزدوج يوم امس الاول استهدف تجمعاً للجيش العراقي سقوط العشرات من الضحايا ما بين جريح وقتيل.

وأفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، امس الخميس، بأن حصيلة التفجير الانتحاري المزدوج بسيارة مفخخة وحزام ناسف الذي استهدف تجمعاً للجيش العراقي وسط تكريت ارتفعت إلى ٥٣ قتيلاً وجريحا غالبيتهم من عناصر الجيش العراقي. ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله في بادئ الامر إن "حصيلة التفجير الانتحاري المزدوج بسيارة مفخخة وحزام ناسف الذي استهدف تجمعاً للجيش العراقي قرب مصرف الرافدين وسط تكريت، ارتفعت إلى مقتل ١٠ أشخاص وصاب ٣٠ آخرين غاليبتهم من عناصر الجيش".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف هربت إلى منطقة الحادث لنقل الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثث القتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت القوات الأمنية طوقاً أمنياً على مكان الحادث وقطعت جميع الطرق المؤدية إليه".

وكان مصدر في شرطة صلاح الدين قال في وقت سابق إن خمسة من عناصر الجيش العراقي قتلوا وأصيب ٢٧ آخرين بتفجير انتحاري مزدوج بسيارة مفخخة وحزام ناسف استهدف تجمعاً للجيش العراقي وسط تكريت. وكان مجلس محافظة صلاح الدين تعرض في شهر آذار الماضي الى هجوم من قبل جماعات ارهابية اسفر عن وقوع العشرات من الضحايا بينهم أعضاء في مجلس المحافظة، الا ان مصدر سياسي عليم كشف في وقتها أن منفذي عملية اقتحام مجلس محافظة صلاح الدين قاموا بجولة ميدانية

بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وكوسرت رسول علي النائب الاول للامين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وبرهم احمد صالح رئيس حكومة اقليم كردستان والدكتور كمال كركوكي رئيس برلمان اقليم كردستان وعدد من اعضاء المكتبين السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومسؤولون اخرون.

بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وكوسرت رسول علي النائب الاول للامين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وبرهم احمد صالح رئيس حكومة اقليم كردستان والدكتور كمال كركوكي رئيس برلمان اقليم كردستان وعدد من اعضاء المكتبين السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومسؤولون اخرون.

داخل المجلس بصفتهم مراجعين، قبل يومين من تنفيذ العملية. يأتي ذلك في وقت رجحت مصادر قضائية أن يقف قرار سياسي وراء نقل التحقيق في القضية إلى بغداد.

وقال مصدر مقرب من لجنة تقصي الحقائق في قضية اقتحام مجلس صلاح الدين إن اللجنة توصلت إلى أن الشخصيين الانتحاريين الذين نفذوا العملية كانا محتجزين في سجن بوكا قبل شهر ونصف الشهر من العملية، فضلا عن قيامهما بجولة ميدانية في المجلس قبل يومين من العملية، استطاعا من خلالها التعرف على جميع مداخل المجلس ومخارجه، فضلا عن أعداد الحراس بصفتهم مراجعين مستغلين قيام رئيس المجلس باستقبال الكثير من المواطنين.

المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أفاد في حديث سابق لـ "المدى" أن الشخصيين هما من محافظة صلاح الدين احدهما من مدينة سامراء والأخر من الضلوعية ويتبعيان إلى تنظيم القاعدة.

وعن الدوافع من وراء هذه العملية أكد المصدر "أن الاستهداف هذا يعد خطة نوعية لجموعة من دوائر الدولة لا سيما مع وجود الكثير من التحذيرات الحكومية بهذا الصدد".

وفي كركوك افاد مصدر في شرطة المحافظة، امس الخميس، بأن مسلحين يرتدون زيا عسكريا اختطفوا، ظهر امس، مدنيا بقوة السلاح، قرب محطة لتعبئة الوقود في منطقة حي الحجاج شرق كركوك، واقتادوه إلى جهة مجهولة.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث ونفذت حملة تفتيش بحثا عن المنفذين".

متابعة/ المدى

أكد عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية اسكندر ثروت انه ليس من حق الكويت ان تنتسب ميناء مبارك الكبير في المياه العراقية. وبعد غزو العراق لها في بداية التسعينيات استخدمت بريطانيا واميركا كي تنتقم من العراق. معربا عن اسفه ان هاتين الدولتين ساعدتا الكويت على استمرارها بالخروقات والتجاوز على ارض ومياه العراق.

مشيرا الى ان البرلمان سيجمع توقيع معظم اعضائه لتشكيل وفدا لزيارة الكويت كما تمت المطالبة باجتماع الوفد البرلماني مع الامم المتحدة لتلغص القرار ٨٢٣ نحن

نساعد الحكومة الان برفض القرار . مؤكدا لا نسمح للكويت بإنشاء ميناء مبارك لان الكويت استغلت الظروف التي يعيشها العراق كما استغلت رد الحكومة الذي جاء متأخرا . وقال ليعلم الكويتيين بان العراقيين لديهم كرامة ولم يسمحوا لاحد ان يأخذ حقهم مشيرا الى ان الكويت بدأت تتمدد يوما بعد يوم وتأخذ اراضي العراق وهذا لم تقبله ابدا . مضيفا ان الكويت تحاول جاهدة ابقاء القوات الاميركية كي تحتمي بها ولكن نحن نتساءل اين الجورة ولماذا نتجاوز على نطفنا وتجاوز على مياها وارضينا؟

ورفضت الكويت، طلبا عراقياً بالتوقف عن بناء ميناء مبارك، مجددة تأكيدها على أنه يقع ضمن الحدود الكويتية، فيما حذر نواب من البصرة من ظهور ميليشيات في المحافظة تقوم بضرب الميناء.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية، امس الاول، عن مصدر مسؤول في وزارة خارجية الكويت، أن بلاده "تستغرب طلب المتحدث باسم الحكومة العراقية بشأن المطالبة بوقف العمل في مشروع ميناء مبارك الكبير إلى حين التأكد من أن حقوق العراق الملاحية لن تتأثر بهذا الميناء". وأضاف المصدر أن "الطلب لا يستند إلى أي أساس قانوني أو

اعتبار منطقي، حيث أن الميناء يقام على اراض كويتية وفق سيادتها على أراضيها ومياهاها، في الوقت الذي أكدت فيه مرارا وتكرارا بأنه لا يشكل أية إعاقة لا من قريب ولا من بعيد للملاحة البحرية في خور عبدالله". وأشار المصدر إلى أنه "أطلقا من روح التعاون الجاد فقد سبق

أن قامت دولة الكويت باستقبال وفد فني عراقي خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار ٢٠١١ وتم طمأطعه على التفاصيل المتعلقة بالميناء كافة والإجابة على التساؤلات التي بادت الهواجس العراقية بسكل شفافية في عدم تأثيره على المرور الملاحي". وأبدى المصدر "الاستعداد مجددا

لاستقبال أي وفد فني عراقي لاطلاعه على المعلومات الفنية اللازمة والتي تؤكد على انسيابية وسلامة الملاحة البحرية في خور عبدالله، كما تؤكد دولة الكويت على استمرار أعمال البناء في ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان وفق البرامج المعتمدة".

وكان وزير الدولة لشؤون الناطقية علي الدباغ قال في بيان صحفي صدر امس الاول لتقت "المدى" نسخة منه أن الحكومة العراقية تطلب من الجانب الكويتي إيقاف العمل بإنشاء ميناء مبارك ريثما يتم التأكد من أن حقوق العراق في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر.

ويؤكد النائب جواد البرزوني فكرة تنامي "ميليشيات" مسلحة تهدد دول الجوار، كما حدث في قضية "مبارك". مؤكدا بيان البصرة قد تتحول إلى "جنوب لبنان". البرزوني وهو نائب عن دولة القانون أشار في تصريح سابق لـ "المدى" إلى أن الخطوة القادمة للحكومة العراقية هي التفاهم مع الجانب الكويتي، كاشفا عن وجود مقترح إدارة مشتركة للميناء بين البلدين، أو التهديد بخلق الصدود وعدم السماح بدخول البضائع إلى العراق، ما يؤدي إلى أن يكون الميناء من دون فائدة.

من جانب آخر يحذر البرزوني وهو النائب عن مدينة البصرة من خطورة زيادة عدد "الميليشيات" المسلحة في المدينة التي تهدد الكويت بوقف بناء الميناء. كاشفا عن وجود فكرة لدى عدد من الجهات تقارن بين مزارع سفوان وشديعا، على اعتبار أن لبنان خسرت أراضي لصالح إسرائيل، والعراق يخسر أراضيه لصالح دول الجوار.

بدوره، النائب شوان محمد طه انتقد التصريحات غير المسؤولة من بعض الجهات حول موضوع ميناء مبارك، مؤكدا على ضرورة تقوية العلاقات مع دول الجوار، لا تآزيم الموقف معهم.

طه وهو عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أشار في تصريح لـ "المدى" أن اسام العراق خيارين، اما بتسوية الخلافات عن طريق التفاهمات، أو اللجوء إلى القوانين الدولية، موضحا أن مبارك يقع داخل الأراضي الكويتية، ولكن على الأخيرة ان تلتفت لمصالح العراق وعدم التأثير على وضعه الاقتصادي.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by: Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبتنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

فكس: ٢٢٢٢٢٨٩
بيروت، الحمرا، شارع ليون
بناية منصور، الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦، ٧٥٢٦١٧

مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الفتي: علاء المرغجي
سكرتير التحرير الفتي: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٥٩، ٧١٧٧٩٥

مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين

كردستان، أربيل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٢٢٢٢٧٥ - ٢٢٢٢٢٧٦

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير: فخرى كريم
المدير العام: غادة العاملي

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون